الأمم المتحدة

A/C.2/58/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
4 March 2004
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 23 تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودهري .....(بنغلاديش)

ثم: السيد روبينهايمر (نائب الرئيس) ..... (جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(ج) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية (تابع)

(د) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(هـ) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

(و) نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (تابع)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-57663 (A)

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥.

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/58/131-S/2003/703، A/58/413)

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع) (A/58/3 (ملحق)، A/58/74-E/2003/58، A/58/76، A/58/201، A/58/204)

(ج) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية (تابع) (A/58/209، A/C.2/58/3، A/CONF.202/3)

(د) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع) (A/58/369، A/58/204)

(هـ) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/58/290، A/58/204، A/58/437)

(و) نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (تابع) (A/58/388، A/C.2/58/3)

١ - السيد أهو - غليلي (بنن): تحدث في إطار البند ٩١ (و)، فقال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وثمة ترحيب بالقيام، على نحو سليم، بعقد المؤتمر الوزاري واعتماد برنامج عمل ألماتي، مما أتاح تحديد احتياجات البلدان غير الساحلية مع مراعاة شواغل بلدان المرور العابر. وهذا البرنامج يشكل إطار عمل عالمي فيما يتصل بوضع نظم للنقل العابر تتسم بالفعالية في هاتين الفئتين من البلدان.

٢ - وبنن، وهي من بلاد المرور العابر، توفر ميناء بحريا لأربعة من البلدان غير الساحلية، وهي النيجر وبوركينا فاسو وتشاد ومالي، حيث يعيش ما يزيد على ٤٠ مليونا من السكان، كما أن ميناء كوتونو من أكثر الموانئ نشاطا بغرب أفريقيا. وبنن تضم أيضا هياكل أساسية رفيعة النوعية فيما يتصل بالنقل بالجو وبالطرق وبالسكك الحديدية، وهي ترى أن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر ينبغي لها أن تتجه نحو الحوار والتعاون من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها في ميدان النقل. ووضع نظام للنقل العابر يتسم بالفعالية، على النحو الموصى به في برنامج عمل ألماتي، يتطلب بكل وضوح تهيئة شراكة بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائهم في مجال التنمية. وبرنامج العمل يحدد أهدافا واضحة وطموحة، وهي جديرة بالتنفيذ على نحو عاجل. وهو يتيح أيضا إمكانات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبنن تشجع سائر البلدان النامية على زيادة مشاركتها في تنفيذ المشاريع ذات الصلة.

٣ - السيد ثارور (وكيل الأمين العام لشؤون الاتصالات والإعلام): قال إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة لتقديم المعلومات، كما أنها أداة فعالة لتوفير التدريب وتحسين المعارف والتوعية بالحقوق والحريات ومتطلبات التنمية. والوصول على نحو مناسب للأنباء والمعلومات قد يؤدي إلى تشجيع التجارة والتعليم والعمالة والصحة والموارد. ومع هذا، فإن ثمة جزءا كبيرا من سكان العالم لا يستطيع الاستفادة من هذه الثورة التكنولوجية، مما ينبغي تداركه. ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات سيتيح فرصة القيام، لأول مرة، بمناقشة مسائل من قبيل دور الاتصالات في تشجيع التنمية، والأمن الحاسوبي، وإدارة شبكة ''إنترنت''، وحرية التعبير في عصر المعلومات، والتدابير الواجبة الاتخاذ في هذا الشأن.

٤ - وحرية الصحافة، بما فيها تطبيقات هذه الحرية على التكنولوجيات الجديدة ستكون من المواضيع البارزة بمؤتمر القمة العالمي. والأمين العام قد أعرب عن اقتناعه بأن مؤتمر القمة هذا سيكون فرصة لإعادة تأكيد عالمية حرية الصحافة بأية وسيلة كانت من وسائل التعبير. ومن الطبيعي أن الوصول للمعلومات والتمتع بالحريات صِنْوان لا يفترقان، ولا يمكن الاضطلاع بثورة في مجال المعلومات بدون حرية سياسية. ومن مصلحة الحكومات، ألاّ تستسلم لإغراء التحكم في المعلومات ومراقبتها.

٥ - وبوسع البلدان الغنية أن تدعِّم حرية الصحافة من خلال تيسير وصول البلدان النامية للتكنولوجيات والمعلومات، ومساعدتها في تحسين هياكلها الأساسية، ومشاركتها فيما لديها من ابتكارات تكنولوجية. وينبغي لنتائج مؤتمر القمة أن تؤكد من جديد عالمية حرية الصحافة في كافة وسائل التعبير، بما فيها شبكة ''إنترنت''. وفي مجموعة من الإعلانات الدولية، أكدت الدول أعضاء الأمم المتحدة من جديد أن حرية الرأي والتعبير، بصيغتها الواردة في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تنطبق على حرية الصحافة. والأمر على هذا النحو أيضا في إعلان ويندهوك لعام ١٩٨١ الذي يتعلق بإعداد صحافة أفريقيا مستقلة وتعددية، وإعلان صوفيا لعام ١٩٩٧. وسوف تُطالَب الدول بإعادة تأكيد المبادئ التي سبق لها أن أعلنتها في البيانات الإقليمية المتعلقة بوسائل التعبير المستقلة والمتعددة.

٦ - وتداول المعلومات بحرية في صالح كافة البلدان. وترابط البلدان يعني أن البلدان التي لها أن تتلقى وأن تبث المعلومات دون قيد لها ميزة عن البلدان التي لا تستطيع القيام بذلك. والقدرة على استقبال وامتلاك ونقل وتبادل المعلومات عبر الشبكات الإلكترونية قد أصبحت ضرورية من أجل صحة الاقتصادات والمجتمعات المدنية. وحرية الصحافة لا يجوز لها، مع هذا، أن تكون مبررا لنشر وترويج أي فكرة أو منتج أو قضية. وكافة البلدان تقوم، في هذا الشأن، بفرض قيود تهدف إلى حماية الحق في احترام الحياة الخاصة ومنع المجرمين والجماعات الإرهابية من ممارسة هذه الحرية لأغراض غير مشروعة. وبعض الحكومات قد أغلقت مواقع على شبكة ''إنترنت'' تتولى توزيع صور الأطفال الإباحية والحث على معاداة السامية وبُغض الإسلام والكراهية العنصرية وهذه التدابير مُتّخذة وفقا لقانون الجزاءات الوطني، وهي لا تشكل تهديدا لحرية التعبير. والتحدي الذي ينبغي التصدي له من جانب ممثلي الدول الأعضاء المشاركين في مؤتمر القمة يتمثل في العمل على عدم التضحية بروح المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مذبح التغييرات المعقولة التي تريد الدول فرضها في ميدان الاتصالات.

٧ - وبغية تشجيع حرية الصحافة وحث وسائط الإعلام على مناقشة موضوع تطور مجتمع المعلومات، ستقوم إدارة شؤون الإعلام، من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر، بتنظيم منتدى عالمي للوسائط الإلكترونية، على هامش مؤتمر القمة العالمي، في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي للإذاعة وسويسرا.

٨ - ولا يجوز إغفال جانب تعدد الثقافات المتعلق بحرية الصحافة. ومن حق كافة الأطراف في مجتمع المعلومات، وخاصة بالبلدان النامية، أن تكون لديها الوسائل والموارد والمقومات التي تكفل لها إعداد ونشر مضمون أصلي يتسم بالاتساق مع شخصيتها الثقافية مع استخدام لغتها الوطنية. ومن شأن مؤتمر القمة أن يشجع على تهيئة محتوىً متفق مع الثقافة المحلية. وتنوع الثقافات والتعددية يشكلان سمتين أساسيتين لوجود مجتمع للمعلومات لا يستبعد شخصا ما.

٩ - السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تحدث في إطار بندي جدول الأعمال ٩١ (ج) و (د)، فقال إن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، التي يتولى رئاستها، توافق على البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشار إلى أنه، بفضل جهود مجموعته ودعم المجتمع الدولي، فإنه قد أمكن القيام، في شهر آب/أغسطس الماضي، بعقد المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعنية بالتعاون في مجال النقل العابر. وقد ترتب على هذا المؤتمر واعتماد برنامج عمل ألماتي، أن أصبحت الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بالفعل، من صميم اهتمامات المجتمع الدولي على صعيد التنمية. ومن الواجب أيضا، أن يُشار إلى مدى أهمية القيام بتهيئة إطار عمل عالمي لتزويد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بنظم نقل عابر تتسم بالفعالية مع مراعاة مصالح هاتين الفئتين من البلدان.

١٠ - وتوجد لدى البلدان النامية غير الساحلية، منذ اليوم، وسيلة جديدة من شأنها أن تساعدها على إيجاد حلول لما لديها من مشاكل خاصة، مما يتمثل في تخفيض تكاليف النقل المتعلقة بصادراتها، والاتسام بالتنافسية في إطار نظام المبادلات العالمية، وإدماج الدوائر الاقتصادية الإقليمية والعالمية مع كفالة تنميتها المستدامة. ومن المتعين، اليوم، على الأطراف ذات الصلة، أن تقوم بتنفيذ التعهدات المعلنة في المؤتمر من خلال برامج ومشاريع. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة من جديد دعمها القوي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي رُشِّح كمنسّق على الصعيد العالمي لمتابعة وتنفيذ برنامج عمل ألماتي. وثمة اقتراح بتجميع كافة المسائل المتصلة بالبلدان النامية غير الساحلية، والتي استعرضتها الجمعية العامة، في إطار بند جديد من بنود جدول الأعمال. ومن المأمول فيه أن يجري، بنفس الأسلوب، استعراض برنامج العمل المضطلع به لصالح أقل البلدان نموا، وكذلك برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع قيام الجمعية العامة بمطالبة الأمين العام بتقديم تقرير عن النشاط السنوي في مجال تنفيذ برنامج عمل ألماتي. ومن المطلوب من البلدان المانحة وسائر الأطراف الشريكة المعنية أن تحترم تعهدات التمويل التي أعلنت عنها في المؤتمر الوزاري بغية إعمال برنامج العمل.

١١ - السيد روبينهايمر (جنوب أفريقيا): تولى رئاسة الجلسة، وهو نائب الرئيس.

١٢ - السيد بلكاس (الجزائر): تحدث في إطار بنود جدول الأعمال ٩١ (ب) و (د) و (هـ) و (و)، فقال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفيما يخص البند ٩١ (د)، يلاحظ أن البلدان النامية قد تعرضت في عام ٢٠٠٢، لسادس عام على التوالي، لفقد صاف للموارد المالية، فالنفقات الصافية قد تجاوزت الإيرادات في إطار الاستثمارات الأجنبية وصافي الواردات. والبلدان النامية لم تتلق، في هذا العام، سوى ٧٥ بليون دولار من رؤوس الأموال، مما يقل بمقدار النصف تقريبا عن المتوسط السنوي في التسعينات، وكانت غالبية رؤوس الأموال هذه في صورة استثمارات أجنبية مباشرة وقروض ومنح مقدمة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية وصندوق النقد الدولي. ومن ثم، فإن البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية معرضة لاحتمالات الاقتصاد العالمي بصفة خاصة. ومن الضروري، بالتالي، أن يعاد النظر في النظام المالي الدولي من أجل تقليل مخاطر التقلبات المالية، وتمكين البلدان النامية من التأثير في القرارات المتخذة في هذا الشأن. ومن الجدير بالترحيب، في هذا الصدد، ما قام به صندوق النقد الدولي من وضع توجيهات

تتعلق بتناول الوصول، على نحو استثنائي، لموارده عند حدوث أزمة في حساب العمليات الرأسمالية.

١٣ - وفيما يتصل بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، يجب أن يُراعى أن ثمة أهمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد التنمية، ولا سيما في البلدان النامية، إلى جانب الاحتمالات التي توفرها هذه التكنولوجيات فيما يتصل بالتصدي لبعض المشاكل التي تعوق تنمية هذه البلدان. وفي هذا المضمار، ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤكد من جديد أن من حق البلدان النامية أن تستفيد على نحو كامل من المرونة التي توفرها الاتفاقات الدولية، من قبيل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. والبلدان النامية تبذل قصاراها من أجل إدراج العلم والتكنولوجيا في سياساتها الإنمائية، رغم تخلّفها في هذا المجال، من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والجزائر مقتنعة بأن المساواة في الوصول إلى المعلومات تشكل عاملا أساسيا من عوامل التنمية المستدامة، ومن ثم، فإنها تنتظر باهتمام انعقاد مؤتمر القمة العالمي القادم المعني بمجتمع المعلومات، وهي تشارك بنشاط في مراحله التحضيرية.

١٤ - ومشكلة الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية قائمة دائما، بشكل حاد، على الرغم من المبادرات المتخذة هنا وهناك، من قبيل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكن الجهود المبذولة في هذا الشأن تقل عن المستوى اللازم. والديون لا تزال تشكل عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف الألفية، مما يتطلب علاوة على ذلك زيادة المعونة الإنمائية الرسمية.

١٥ - والجزائر ترحب، في نهاية المطاف، بعقد المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، كما أنها ترحب بالبيان الصادر عنه. وهي ترى أن توافق آراء مونتيري لا يزال يشكل الوثيقة الأساسية، التي ينبغي الاستناد إليها فيما يتصل بإعادة صوغ النظم الاقتصادية والمالية الدولية، بهدف تمكين البلدان النامية من تهيئة مكانة لها في إطار عملية العولمة، مع السماح للمجتمع الدولي بتحسين إدارته للمساعدة الإنمائية.

١٦ - السيد شواسورين (منغوليا): تحدث في إطار البند ٩١ (و) من جدول الأعمال، فقال إن بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، والذي يشير إلى مشاكلها الإنمائية. وهذه البلدان، التي تتسم غالبا بقلة السكان، لا تستطيع تحسين إنتاجها واستهلاكها عن طريق اقتصادات النطاق. وغالبية هذه البلدان تتعرض لتقلبات المناخ، التي قد تقضي تماما على استثماراتها الطويلة الأجل في ميدان الزراعة وتربية الماشية، حيث يقوم معظم السكان بالتماس سبل العيش. والحالة الجغرافية لهذه البلدان كثيرا ما تفضي إلى عزلتها الاقتصادية، وهي عزلة تتعرض للتفاقم من جراء التخلف في التنمية وعدم كفاية الهياكل الأساسية والمشاكل التي تلم بالنقل العابر.

١٧ - والبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية يجب عليها أن تتولى شؤونها بنفسها من خلال توثيق تعاونها وحيازة نُظُم وشبكات للنقل العابر. وبغية التصدي لهذه المهمة الكبيرة، فإن هذه البلدان تحتاج، مع هذا، إلى معونة مالية من المانحين الدوليين، ومن هيئات التمويل والتنمية لديهم، كما أنها بحاجة إلى التزود بالخبرات من البلدان المتقدمة النمو.

١٨ - ومنغوليا ترغب في تعزيز الشراكات مع كافة الأطراف المشاركة، ولا سيما مع البلدان المجاورة لها مباشرة، ومن ثم، فإنها تضطلع اليوم بالتفاوض مع الاتحاد الروسي

والصين بشأن إبرام اتفاق يتعلق بالنقل العابر، ومن شأن هذا الاتفاق أن ينشط التجارة والاستثمارات، وأن يشجع نقل السلع، وأن يعزز التعاون الاقتصادي في المنطقة.

١٩ - ومنغوليا تطالب بفتح الأسواق أمام البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وبإزالة الحواجز التجارية، وبتمكين هذه البلدان من الاضطلاع بمبادلاتها في إطار شروط تفضيلية. وهذا هو السبب في أهمية القيام، بأسرع ما يمكن، باعتماد وتنفيذ التدابير الرامية إلى تيسير المبادلات وتهيئة مناخ يتسم بالثقة، مما ورد في برنامج عمل الدوحة.

٢٠ - ومن رأي منغوليا أنه يجب على وكالات الأمم المتحدة أن تزيد من مساعدة البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في إعداد نظم فعالة للنقل والمرور العابر، مما يمكنها من مضاعفة مبادلاتها التجارية وتعجيل تنميتها، إلى جانب العمل على تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري.

٢١ - السيد لولو (نيجيريا): قال إن بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشار إلى أن البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تنوء تحت وطأة عبء ضخم من الديون. والتدفقات الصافية للأموال الخاصة والعامة إلى هذه البلدان، والتي تشمل تراكم الاحتياطيات، قد ظلّت متسمة بالسلبية، في عام ٢٠٠٢، على الرغم من زيادتها.

٢٢ - واستهلاك الدين يمثل، فضلا عن ذلك، غالبية التحويلات المالية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تُضطر على هذا النحو إلى تخفيض ميزانياتها المخصصة للتعليم والصحة والهياكل الأساسية ومكافحة الفقر. وهذا هو الوضع بالنسبة لنيجيريا، التي تنفق على سداد دينها الخارجي أكثر من إنفاقها على التعليم والخدمات الصحية. ولقد ظهرت طائفة جديدة من الفقراء من جراء تخفيض قيمة العملة الوطنية، فضلا عن تزايد اتساع الثغرة القائمة بين المرتبات وتكاليف المعيشة.

٢٣ - والتدابير المتخذة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ليست غير كافية فحسب، بل إنها قد أدت أيضا إلى تقليل قدرة هذه البلدان على إدارة ديونها. وبمجرد الوصول إلى نقطة الإكمال، فإن هذه البلدان لا يصبح في استطاعتها أن تحتفظ بمعدل مديونية مقبول، وتصير بالتالي عرضة لظروف التبادلات وتقلبات أسعار السلع الأساسية وتغيرات الأسواق المالية، وفي غالبية الأمر، لا يتاح لهذه البلدان أن تُدلي برأيها في مجال صوغ وتطبيق برامج تتعلق باستقرار الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي.

٢٤ - والمانحون لم يحتفظوا بتعهداتهم بالإسهام في الصندوق الاستئماني المتعلق بتخفيف دين البلدان المثقلة بالديون، وبالتالي، فإن ثمة عددا قليلا فقط من البلدان هو الذي استفاد في الواقع من المبادرة. ولم تُعف من خدمة الدين حتى تلك البلدان التي على شفا الهاوية بفعل الصراع الدائر.

٢٥ - والمديونية الخارجية للبلدان النامية تشكل أيضا باعثا على تخلّفها. وبغية التغلب على الفقر والجوع وسائر الأمراض، إلى جانب بلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، ينبغي أن تتمكن تلك البلدان من الاعتماد على معونة مالية خارجية، فضلا عن تخفيف ديونها أو إلغائها. وليس ثمة سعيٌ لتعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة بدون السعي، قبل ذلك، لإيجاد حلول لأزمة المديونية. وهذا هو السبب في أن نيجيريا تؤيد أيضا فكرة توسيع نطاق الحوار الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية على نحو يسمح بإشراك أعضاء ناديي باريس ولندن.

٢٦ - السيد حريت (سويسرا): قال إن بلده قد اختار أن يُعد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في إطار

روح من المشاركة، مع تمكين مختلف الأطراف المعنية من الإعراب عن وجهة نظرها، وترك سلطة اتخاذ القرار في يد الحكومات، في نفس الوقت. والمفاوضات المتعلقة بخطة عمل مؤتمر القمة قد أحرزت تقدما ملموسا، ولكن المفاوضات المتصلة بإعلان المبادئ تتقدم على نحو بطيء. وسويسرا متمسكة بتضمين إعلان المبادئ مواضيع مكافحة الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية، ودور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ودور القطاع الخاص في كسب الأموال وتحقيق العمالة. وهي مصممة، فضلا عن ذلك، على ترجيع كفة مبادئ سيادة القانون ومراعاة حقوق الإنسان، باعتبارها أساسا لمجتمع المعلومات على الصعيد العالمي.

٢٧ - وفي إطار مؤتمر القمة، كان ثمة توخٍّ لبعض المناسبات التي اتسمت بروح التجديد. وهي ترمي، بشكل خاص، إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تضطلع به تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مكافحة الفقر وتشجيع التنمية؛ وإلى تسليط الضوء على مدى التمسك بقضية التنمية وفتح آفاق للعمل؛ وإلى بيان الدور المتزايد للإذاعة والتلفزيون و ''الإنترنت'' في مجتمع المعلومات وتأثير هذه الوسائط على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وإلى توضيح مساهمة العلوم في تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٢٨ - السيد كوغدا (بوركينا فاسو): قال إن بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية وبغية مساعدة البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر في التغلب على ما تنفرد به من عقبات تعوق تنميتها، ينبغي معالجة مشاكل المرور العابر الذي تؤدي تكاليفه الباهظة إلى تعطيل تنمية صادراتها والحد من سوقها التصديرية، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إليها، وإلغاء ديونها الخارجية، وتحسين وصولها لأسواق البلدان المتقدمة النمو. وبوركينا فاسو تدرك أن تسوية مشاكل النقل العابر تتطلب التعاون فيما بين البلدان، وبناء على ذلك، فإنها تكثر من التشاور مع جيرانها من البلدان بشأن هذه المسألة.

٢٩ - وعلى الرغم من إخفاق المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، فإن البلدان النامية يجب عليها أن تواصل الحوار مع البلدان الصناعية حتى تُؤخذ مصالحها في الاعتبار في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٣٠ - السيد يحي (إسرائيل): قال إن رفاه الإنسانية يرجع إلى العلم والتكنولوجيا، وأن من المتعين على البلدان والمجتمع الدولي، بالتالي، أن تضطلع على نحو سليم بالمسؤوليات المناطة بها في هذا الصدد. وإسرائيل بلد صغير محروم من الموارد الطبيعية ومُعرض لمضار الصحراء، ومن ثم، فإنها قد فهمت منذ وقت طويل أن بقاءها يتوقف على الاكتشافات العلمية. وقد جعلت أيضا من أنشطة البحث والتطوير أولوية من أولوياتها. وهذه الأنشطة تتناول بصفة خاصة مختلف التكنولوجيات المتعلقة بالزراعة والطاقة وغير ذلك، مما يتيح مواجهة التصحر، وتطوير أنواع نباتية وحيوانية جديدة لأغراض التغذية، ودراسة الأمراض الجينية بهدف اكتشاف اللقاحات، وبحث نظم اكتشاف الظواهر المناخية، ومعرفة منشأ الأوبئة والكوارث الأخرى.

٣١ - ومع هذا، فإن منافع العلم والتكنولوجيا لا ترجع بكاملها إلى أنشطة البحث والتطوير. وهي تشكل، بصفة خاصة، ثمرة للتعاون والتدريب وإشراك العلماء والحكومات والمستهلكين في المعارف.

٣٢ - السيد ميغا (مالي): قال إن برنامج عمل ألماتي يعني أن المجتمع الدولي يرغب بقوة في الاستجابة للاحتياجات والمشاكل الخاصة التي لدى البلدان النامية غير الساحلية، من خلال التشديد، قبل كل شيء، على اتخاذ تدابير محددة، ولا

سيما وضع شراكات لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها. ومن رأي مالي أنه يجب على المجتمع الدولي أن يساند أعمال مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك من خلال تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني المخصص لهذا الغرض. وبرنامج العمل يستهدف كفالة تحسين مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية، ومن الملاحظ، في هذا الصدد، أن وفد مالي يشعر ببالغ الأسف إزاء فشل مفاوضات المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية بكانكون، وخاصة فيما يتصل بالمحاصيل الزراعية، ومنها القطن، الذي يشكل محصولا ذا أهمية استراتيجية بالنسبة لمالي، فهو يمثل أساس العائدات التصديرية بالبلد. والوفد يأمل في إمكانية القيام في وقت قريب باستئناف المفاوضات من أجل جعل السوق العالمية أكثر انفتاحا وإنصافا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق تدابير برنامج عمل ألماتي من شأنه أن يسهم في إعداد نظم فعالة للنقل العابر، مما يُعد ضروريا لتمكين البلدان غير الساحلية من المشاركة على نحو فعال في النظام التجاري الدولي.

٣٣ - السيدة نمه ثي بنه (فييت نام): قالت إن العلم والتكنولوجيا ينبغي لهما أن يكونا في طليعة الاستراتيجيات الإنمائية كيما يصبحا قوة محركة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد الوطني. وثمة بلدان نامية عديدة لا تستفيد من التطبيقات التكنولوجية - الإحيائية القائمة، ولا من إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وذلك من جراء عقبات عديدة، من قبيل الافتقار إلى الهياكل الأساسية ووجود مشاكل تتصل بالقدرات والاستثمارات وارتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا. ومن الضروري أن يضطلع بنقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، في إطار شروط تبعث على الارتياح، من أجل بلوغ الأهداف العالمية للتنمية. ولا بد من زيادة التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وتشجيع الشراكات، وذلك على جميع الأصعدة. وينبغي إقامة آلية دولية لدعم وتنسيق أنشطة تشجيع العلم والتكنولوجيا؛ ويمكن، في هذا الصدد، تعزيز اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، كيما تسهم في وضع استراتيجيات مناسبة بشأن تدعيم العلم والتكنولوجيا بالبلدان النامية.

٣٤ - وفييت نام ستشارك بنشاط في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بجنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ثم بتونس في عام ٢٠٠٥، وهي تأمل في أن يكون مؤتمر القمة هذا فرصة لتدارك الفجوة الرقمية القائمة ولتزويد البلدان النامية بوسائل لاستغلال إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وحكومة فييت نام تعلّق أهمية كبيرة على دور العلم والتكنولوجيا في التنمية الوطنية، وهي تقوم على الرغم مما لديها من صعوبات مالية، بتكريس نسبة ٢ في المائة من ميزانيتها الوطنية من أجل البحوث العلمية والتقنية. وقد تم كذلك توسيع نطاق التعاون مع سائر البلدان في هذا الميدان، كما أن فييت نام تستقبل كافة الشركاء من الشمال والجنوب ومن المجتمع المدني ومن القطاع الخاص، ممن يرغبون في التعاون في الاضطلاع بتطبيقات علمية وتقنية.

٣٥ - السيد شين بو - نام (جمهورية كوريا): تحدث في نطاق بندي جدول الأعمال ٩١ (ب) و (ج)، فقال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يلتمس إيجاد حلول من شأنها أن تكفل توزيع المنافع المترتبة على العولمة، بصورة أكثر عدلا، كيما تستفيد منها كافة البلدان والشعوب، بما في ذلك البلدان غير الساحلية. ومن هذه الناحية، فإن المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر قد وفر إطارا مفيدا لاستعراض الاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان المحصورة والبلدان المجاورة لها.

٣٦ - ومن ناحية أولية، تشارك جمهورية كوريا في الرأي القائل بأن ثمة ضرورة لإعداد شبكات فعالة للنقل العابر، وذلك لصالح التنمية الاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية. وجمهورية كوريا متمسكة، في ضوء تجربتها الخاصة، بالتشديد على ضرورة إدراج الخطط الموضوعة في هذا الصدد في استراتيجية إنمائية عامة على الصعيد الوطني، مع المطالبة بمساعدة المجتمع الدولي من أجل تحديد رؤية شاملة. ووفد كوريا يؤيد النهج المتعدد الأطراف الموصى به في برنامج عمل ألماتي. وهناك تكاليف باهظة لإقامة وصيانة شبكة للنقل العابر، وبالتالي، فإن ثمة ضرورة قصوى لتقديم مساعدة من البلدان المانحة ووكالات التنمية. وينبغي أيضا أن يُراعى، على النحو الواجب، دور القطاع الخاص. والوفد يؤكد، بالإضافة إلى ذلك، أهمية التعاون الإقليمي، الذي يُضطلع به من خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فيما يتصل بتحقيق تنمية مستدامة بالبلدان النامية غير الساحلية. وهو يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تنهض بدور نشط في ميدان تشجيع القيام بمشروع لاستحداث هياكل أساسية تتعلق بالنقل البري في آسيا، كما أنه يشير إلى أن جمهورية كوريا مرتبطة على نحو وثيق بمشروع لبناء شبكة من السكك الحديدية عبر قارة آسيا.

٣٧ - وثمة مجال آخر يتسم بعدم المساواة في توزيع الفوائد الناجمة عن العولمة، وهو مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وهذه التكنولوجيات قد أصبحت من الوسائل الأكثر فعالية على صعيد زيادة الإنتاجية وتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية بصورة عامة. وينبغي تسخير هذه التكنولوجيات في أغراض التنمية على نحو عاجل، فالانقسام الرقمي بين البلدان التي تضم هياكل أساسية في هذا المجال والبلدان التي تفتقر إلى هذه الهياكل لا يتوقف عن التزايد. وثمة أمل كبير أيضا لدى الوفد الكوري فيما يتصل بمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وهو متأكد من أن الإشكالية المتصلة بتقليل الانقسام الرقمي ستكون موضع تناول في مشروع إعلان المبادئ، كما أنه يؤيد مشروع خطة العمل الذي وُضع من أجل مؤتمر القمة. وهو يأمل في القيام، بالدورة الثالثة للجنة التحضيرية، بتسوية الخلافات التي ظهرت بشأن مختلف جوانب خطة العمل، ولا سيما القواعد التي تتناول أداء شبكة ''الإنترنت'' وحق الوصول إلى المعلومات.

٣٨ - السيدة سيد حسين (ماليزيا): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأن بيانها سوف يتعلق بالبند ٩١ (ب) من جدول الأعمال.

٣٩ - وماليزيا تحيي تلك الجهود التي اضطُلع بها في السنوات الأخيرة بهدف إصلاح الهيكل المالي والدولي، ولكنها ترى أن هذه الجهود لا تزال دون الحد الكافي على نحو كبير. والمجتمع الدولي لم يتمكن حتى اليوم من صياغة نظام مالي يتسم بحسن التكيف، ولا يتعرض للإنجراحية بسبب أعطال السوق، ويتيح كفالة توزيع الموارد بصورة فعالة على الصعيد الدولي، ويوفر آفاقا مشرقة للاقتصاد العالمي، وخاصة بشأن البلدان النامية. ووفد ماليزيا يعلن أيضا أنه مصمم على أن ثمة ضرورة ملحة لمواصلة ما سبق الاضطلاع به لتحسين هذا النظام. والوفد يرحب، في هذا المضمار، بتنظيم الحوار الرفيع المستوى المتعلق بالتنمية في الدورة الحالية للجمعية العامة، وكذلك بالاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٣، وهو يلاحظ، مع الارتياح، أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ينويان مضاعفة جهودهما في العديد من المجالات الهامة. وقوى التغيير التي تواجه الاقتصادات تتسم ببعد دولي بصفة أساسية. وبناء على ذلك، فإنه يتحتم

الأخذ بنهج عالمي من أجل بناء نظام يتيح تمكين كافة الدول من المشاركة في عملية العولمة إلى جانب الاستفادة من المنافع المترتبة عليها.

٤٠ - وتوافق آراء مونتيري قد بث الثقة في البلدان النامية بشأن إمكانية تعزيز التعاون الدولي، ومع هذا، فإن وفد ماليزيا لا يزال يعتقد أن التنمية الاقتصادية لهذه البلدان يجب أن تستند إلى نظام مالي دولي متين. ومن الضروري، في هذا الصدد، أن يضطلع بإصلاحات تكفل عدم إفضاء تحرير عمليات رأس المال من القيود إلى زعزعة استقرار الأسواق بفعل المضاربات في البلدان الصغيرة الناشئة، مع محاولة ''تناول'' العولمة في إطار قواعد عادلة وقابلة للتطبيق، سواء بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال أم بالنسبة للبلدان المتلقية للاستثمارات.

٤١ - وبغية تهيئة جو من التنسيق والاستقرار في النظام المالي الدولي، يجب أيضا الاضطلاع بإصلاحات فيما يتعلق بأداء المؤسسات المالية الدولية، على أن تتيح هذه الإصلاحات زيادة مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرار، وتحسين الشفافية ومراعاة الالتزامات المرتبطة بالمسؤوليات، وخاصة داخل صندوق النقد الدولي. ومن المتعين على صندوق النقد الدولي أيضا أن يضطلع بدور حاسم في مجال المراقبة. وينبغي ممارسة هذه المراقبة، مع هذا، بصورة أكثر توازنا، مما يعني شمولها للبلدان الصناعية الرئيسية والمراكز المالية الإقليمية، وعدم اقتصارها على البلدان النامية وحدها. وفي هذا المضمار يجب الحرص على تطبيق مبدأ الشرطية على نحو أكثر استهدافا، مما يعني استناد هذا المبدأ بصورة قصرية على تحقيق أهداف بعينها في إطار برنامج التكيف. وعلاوة على ذلك، فإن البرامج التي يضعها صندوق النقد الدولي ينبغي لها أن تستبعد، بقدر الإمكان، أي تدخلات في عملية اتخاذ القرار على الصعيد الوطني، مع إتاحة فسحة لتحرك السلطات الوطنية إزاء الشروط المفروضة، وكفالة المساواة في المعاملة لدى تطبيق مبدأ الشرطية.

٤٢ - وفيما يتعلق بالشفافية ونشر المعلومات، ترى ماليزيا أنه ينبغي ضمان زيادة فعالية واستقرار أداء الأسواق المالية، وهذا يعني تهيئة التماثل بين القطاعين العام والخاص، مما تقتضيه دواعي الشفافية. ولقد أُحرز بعض التقدم في هذا المجال فيما يتصل بالكيانات الخاصة، ولكن الشركات المدرجة في الأسواق المالية مُلزمة أيضا بالإفصاح عن تفاصيل المعلومات المتصلة بعملياتها المالية في إطار النظم السارية.

٤٣ - وبشأن تناول المخاطر المرتبطة بتحرك رؤوس الأموال، تعتقد ماليزيا أن هناك ما يبرر اتخاذ تدابير إضافية: (١) على الصعيد الدولي، ينبغي ترسيخ دور المراقبة المتعلق بالمؤسسات المالية الدولية، وذلك بطرق تتضمن تشجيع الإفصاح عن المعلومات المتصلة بالمواقف ذات الأهمية المتخذة من جانب المضاربين والمراكز المالية الخارجية؛ (٢) على الصعيد الإقليمي، يجب تعزيز آليات المراقبة والتمويل؛ (٣) على الصعيد الوطني، يتعين وضع ترتيب زمني مناسب من أجل تحرير العمليات الرأسمالية مع وضع إطار لتناول المخاطر بغية تقليل الإنجراحية.

٤٤ - وماليزيا تعترف بأن الأنهج المتبعة اليوم في إعادة هيكلة الديون السيادية تتسم بطابع تكميلي، كما أنها توفر مجالا للمرونة بالنسبة للبلدان. وهي تسلم بأن استخدام شروط العمل الجماعية من شأنه أن يسهل من إعادة هيكلة الديون، ولكنها تلاحظ أيضا، في نفس الوقت، أن ثمة عددا من البلدان الصغيرة لا يزال يضع تحفظات بشأنها.

٤٥ - ولقد قامت ماليزيا، شأنها شأن عدد كبير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بحالة انتقالية، باتخاذ تدابير مختلفة من أجل تعزيز نظامها الحالي، إلى جانب وضع صكوك معيارية تتسم بمزيد من الاستقرار والحفز. وقد

وضعت خطة إطارية وطنية للأسواق المالية، وهذه الخطة تستند إلى القيام تدريجيا بصوغ هيكل تنتظمي يقوم على أداء السوق، وتوحيد الأنظمة من أجل كفالة الاضطلاع بمعاملة متساوية لمن ينفذون عمليات ذات طابع متشابه في السوق، وتطبيق الأنظمة المعمول بها بصورة حازمة، وتعزيز القدرات بهدف الاحتفاظ باستقرار النظام المالي في مشموله. وبعد كل هذا، ينبغي أن يلاحظ أن هذه التدابير المتخذة من قبل البلدان لا تكفي لضمان الاستقرار المالي على الصعيد العالمي، حتى ولو كانت تدابير قوية. وفي ضوء الترابط القائم بين الأسواق المالية، يجب تنسيق وتعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الدولي.

٤٦ - السيد نتيتوري (بوروندي): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأنه سوف يتحدث عن البند ٩١ (ج) و (و) من جدول الأعمال.

٤٧ - وثمة عقبة رئيسية تحول دون تحقيق أهداف التنمية، وهذه العقبة تتمثل في عدم الوصول إلى البحر، والعزلة، والبعد عن الأسواق العالمية، وما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف النقل على نحو باهظ. وبرنامج عمل ألماتي يتضمن استجابة لهذه التحديات. وهو يشكل إطارا مناسبا يحظى بتوافق الآراء، ويعد دليلا على نهضة التضامن الدولي. وإلى جانب إعلانات المقاصد والنوايا الحسنة، يلاحظ، مع هذا، أن احترام التعهدات المعلنة يتسم بمزيد من الأهمية. وسكان البلدان الفقيرة المحصورة سيبدون رأيهم في الحكومات والمجتمع الدولي بناء عما يتحقق من إنجازات فعلية.

٤٨ - وجهود البلدان النامية غير الساحلية، التي تتعلق ببناء هياكل النقل الأساسية، جديرة بالمساندة من قبل مجتمع المانحين. وينبغي أيضا تعزيز الهياكل الإقليمية للنقل العابر، وخاصة بوضع إطار قانوني منسق فيما بين بلدان المرور العابر النامية وما يجاورها من بلدان غير ساحلية، مما يتطلب أيضا دعما ماليا دوليا.

٤٩ - والتجارة حافز هام للتنمية الاقتصادية. ومن سوء الحظ أن البلدان النامية غير الساحلية محاطة بالعقبات من جراء ارتفاع تكاليف النقل بشكل كبير، وما يحدث من تعطل بسبب الإجراءات الجمركية، مما يسيء إلى تنافسية سلع هذه البلدان بالأسواق العالمية، كما يفضي إلى زيادة تهميشها على صعيد الاقتصاد العالمي. والوفد البوروندي يطالب المجتمع الدولي، في هذا الصدد، بالتغلب بشكل سريع على العقبات التي تعترض سبيل المفاوضات لدى المنظمة العالمية للتجارة.

٥٠ - وعلى صعيد القارة الأفريقية، يُلاحظ أن الإجراءات الموصى بها من قبل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بهدف التصدي للتحديات التي تواجه البلدان المحصورة، تنقسم إلى أربعة أنواع رئيسية: تنسيق قواعد ونظم النقل، وكذلك إجراءات منح التأشيرات؛ وإنشاء شراكات بين العناصر المؤثرة، العامة والخاصة، فيما يتصل ببناء وإدارة وصيانة طرق النقل؛ وتعزيز القدرات؛ وتشجيع طرق تنمية النقل.

٥١ - وعلى الصعيد الوطني، يوجد لدى بوروندي، وهي بلد شديد الانحصار، إطار استراتيجي مؤقت يتعلق بحفز الاقتصاد ومكافحة الفقر. وفي ميدان النقل، يتضمن هذا الإطار الاستراتيجي اهتماما متزايدا بتحسين وتطوير عدد كبير من ممرات وسبل النقل، وتحديث النقل الجوي، وتعزيز المؤسسات، وبناء وتهيئة الطرق؛ ونقل بعض المسؤوليات إلى القطاع الخاص على نحو تدريجي.

٥٢ - وبعد حرب أهلية أدت إلى تحطيم الاقتصاد الوطني، لا تستطيع بوروندي، بدون مساندة المجتمع الدولي، أن تضطلع ببرنامجها لفك الانحصار داخليا وخارجيا بهدف

مكافحة الفقر. والظروف السياسية تشجع اليوم على تمكين الجهات المانحة من تأييد جهود التعمير بالبلد.

٥٣ - وفيما يتصل بآلية المتابعة، يدعو الوفد البوروندي مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى حشد المجتمع الدولي فيما يتصل بالوفاء بالوعود المعلنة، وكذلك إلى مراعاة الجهود المتفق عليها بصورة مستمرة.

٥٤ - السيد فاليرا (المكسيك): قال إن المشاركين في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية يرون أن النظام المالي الدولي ينبغي له أن يدعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وأن يكفل تعبئة جميع مصادر التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك الموارد الداخلية، والتدفقات الدولية والمساعدات الإنمائية الرسمية وتخفيضات الديون الخارجية. ومن رأي الوفد المكسيكي أن ثمة ضرورة لمتابعة إصلاح الهيكل المالي الدولي من أجل إنشاء نظام أكثر شفافية من شأنه أن يمكن البلدان النامية من المشاركة على نحو نشط. ومؤسسات بريتون وودز قد حثت البلدان النامية على احترام مجموعة القواعد والقوانين الدولية التي تتعلق بمراقبة المصارف وشركات التأمين، وتنظيم أسواق الأوراق المالية وطرق الدفع، ولكن هذه القواعد، التي وُضعت في إطار الممارسات المعمول بها في البلدان الصناعية، لا تكاد تتوافق مع قدرات التطبيق بالبلدان النامية. والوفد يعتقد أن بوسع الأمم المتحدة أن تسهم في تشجيع الاضطلاع بآليات تتيح اجتذاب التدفقات المالية الدولية نحو البلدان النامية.

٥٥ - ومن رأي المكسيك أنه ينبغي إيجاد وسائل جديدة لحل مشكلة الديون الخارجية التي تتحملها البلدان النامية، ولا سيما من خلال المساعدة التقنية التي توفرها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية من أجل البلدان النامية حتى تتمكن من تعزيز قدراتها بشأن إدارة الديون ومعالجة المخاطر. والمكسيك تشارك بنشاط في استراتيجيات تخفيض الدين الثنائية والمتعددة الأطراف؛ ولقد بدأت في عام ٢٠٠٢، بشكل محدد، في توفير حقوق سحب خاصة تبلغ ٤٠ مليون دولار، مع تقسيطها على خمس سنوات، من أجل تمويل القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي. والمكسيك ترحب بالمبادرات المضطلع بها اليوم من أجل حل مشكلة الدين، حيث توجد أهمية كبيرة لاستعادة السلامة المالية لدى الدول النامية المثقلة بالديون.

٥٦ - السيد بوفا (باراغواي): تحدث بشأن البندين ٩١ (ج) و (و)، فقال إن الاحتياجات والمشاكل العديدة الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية قد اجتذبت الأنظار في المؤتمر الوزاري الدولي، الذي عُقد بألماتي في كازاخستان. وبرنامج عمل ألماتي يتسم بالتركيز على الاضطلاع بالتعاون من أجل تحسين الهياكل الأساسية بهدف تحديث النقل العابر وتخفيض تكلفته، وباراغواي تعلق أهمية كبيرة، في هذا الصدد، على شتى المبادرات المتخذة في منطقة أمريكا اللاتينية. وينبغي للمفاوضات الدولية المضطلع بها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، ولا سيما في إطار منظمة التجارة العالمية، أن تراعي المشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، حتى تتمكن هذه البلدان من الاستفادة من الوصول إلى الأسواق على نحو تفضيلي فيما يتعلق بمنتجاتها الزراعية وغير الزراعية، وذلك في ضوء شدة احتياج هذه البلدان لهذا الوصول التفضيلي من جراء ارتفاع تكاليف النقل إلى الموانئ وتدهور أسعار المنتجات الزراعية بالساحة الدولية. والفشل الأخير للمؤتمر الوزاري بكانكون يدل على عدم مرونة المفاوضات التجارية؛ وباراغواي تبذل قصاراها من أجل تنسيق موقف البلدان النامية غير الساحلية، مما هو وارد في الوثيقة A/C.2/58/3. والقيام بتعاون حقيقي بهدف تحسين أحوال النقل العابر يتطلب مشاركة نشطة وحازمة من كافة الأطراف المساهمة في إطار برنامج عمل ألماتي، أي البلدان

النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة.

٥٧ - السيد رمضان (لبنان): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأنه يرغب في إبداء ملاحظتين بشأن الديون الخارجية والنظم المالية. ومن ناحية أولى، يشدد وفد لبنان على أن الديون الخارجية، التي تتحملها البلدان النامية بصفة عامة ولا سيما تلك البلدان ذات العائد المنخفض أو المتوسط، والتي تصل إلى مستويات مفزعة، تشكل عقبة خطيرة بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية. وإذا كانت ثمة صعوبة في كفالة سلامة الدين، فإن هذا يرجع بشكل كبير إلى عدم كفاية المساهمات المقدمة في سياق المساعدة الإنمائية الرسمية، وتزايد التحويل الصافي لرؤوس الأموال من البلدان النامية، وهبوط إيرادات صادرات هذه البلدان. ولبنان يلاحظ مع القلق أن التقدم المحرز في نطاق شراكة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون غير كاف، ولكنه يرحب في نفس الوقت بالاقتراحات الواردة في البيان الصادر عن وزراء مالية مجموعة البلدان الثمانية بدوفيل بشأن إصلاح نادي باريس وتخفيض الدين. وهو يشدد أيضا على أهمية النقاش الدائر اليوم فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون السيادية، وكذلك على الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد.

٥٨ - وبفضل المساعدة المقدمة من البلدان الصديقة، مثل فرنسا والمملكة العربية السعودية والكويت والولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وبلدان أخرى، نجح لبنان في الحصول على قروض بشروط مواتية (٤,٣ بليون دولار)، مما ساعده في إعادة هيكلة دينه الوطني الضخم (٢٨,٩ بليون دولار في حزيران/يونيه ٢٠٠٢) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وذلك في سياق نادي باريس. ولبنان لا يزال مصمما، في نفس الوقت، على الاضطلاع بكافة التزاماته المالية، من خلال نهوضه في الحين ذاته بإصلاحات ترمي إلى تعجيل نهضته الاقتصادية.

٥٩ - السيدة شنع يوياو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): قالت إن المساهمة التي قدمتها المنظمة في ميدان العلم والتكنولوجيا تستند إلى التسليم بأن التقدم التكنولوجي وتحديث ونشر التكنولوجيا تمثل العوامل الأكثر حسما فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية، وأن هذه المساهمة تتوقف على محورين رئيسيين، وأولهما هو نشر التكنولوجيات الذي يشمل تشجيع التدريب والاستيعاب وتفهم التكنولوجيا، وثانيهما هو تعزيز القدرات من أجل تيسير الوصول إلى الأسواق والتنمية، مما يتضمن تلك المبادرات الرامية إلى مساعدة المؤسسات ذات الحجم الصغير و المتوسط في التكيف على الصعيدين الداخلي والخارجي.

٦٠ - والأعمال التي تضطلع بها اليونيدو في هذين المجالين تدور حول عدد كبير من المبادئ الرئيسية: (١) إدراج القطاع الخاص بوصفه عنصرا فاعلا رئيسيا لاستراتيجية التنمية؛ (٢) تشجيع تراكم المعارف وتحديث التكنولوجيات والتطورات التقنية؛ (٣) ضرورة الاتجاه نحو الصناعات التنافسية التي تحفز على القيام باستثمارات اقتصادية جديدة، إلى جانب استكشاف إمكانات تصديرية؛ (٤) الدور الحاسم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتصل بعملية تزايد الإنتاجية، وخاصة في الاقتصادات الريفية؛ (٥) استخدام تكنولوجيات فعالة تتسم بالسلامة البيئية من أجل الحد من المضار التي تصيب البيئة وكفالة النهوض بتنمية مستدامة.

٦١ - ومن منطلق العمل بناء على هذه المبادئ، تقوم اليونيدو بوضع وتطبيق برامج ترمي إلى تعجيل نقل وتفهُّم المعارف التقنية، إلى جانب تيسير الوصول للأسواق والتنمية، حيث يتمثل الهدف النهائي في تحقيق مكاسب على صعيد

الإنتاجية. وبغية التأكد من استخدام هذه المعارف بأسلوب إنتاجي، فإن اليونيدو تتوخى أيضا، في إطار برامجها، الاضطلاع بأنشطة تستند إلى تعزيز القدرات المؤسسية وتدريب الموارد البشرية وتنمية روح الاضطلاع بالمشاريع. واليونيدو تقوم، في نهاية الأمر، بإيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لأقل البلدان نموا والجماعات السكانية التي تعاني من الحرمان، وذلك من خلال مبادرات من شأنها أن توفر المساعدة في ميدان مكافحة الفقر والاضطلاع بتنمية مستدامة.

٦٢ - ومن المجالات الرئيسية، التي أسهمت فيها اليونيدو على نحو كبير في تشجيع العلم والتكنولوجيا، مجال التكنولوجيا الإحيائية. واليونيدو والحكومة الشيلية تقومان في الوقت الراهن بتنظيم أول محفل عالمي للتكنولوجيات الإحيائية، وسوف ينعقد هذا المحفل بشيلي في آذار/مارس ٢٠٠٤، وهو سيزود كافة الأطراف المعنية بفرصة دراسة المسائل ذات الصلة بتطوير التكنولوجيات الإحيائية والوصول إليها وتطبيقها.

٦٣ - واليونيدو ترحب كذلك بفكرة المشاركة في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وهي تضطلع بدور نشط في أعمال اللجنة التنظيمية الرفيعة المستوى.

٦٤ - واليونيدو تأمل في الاضطلاع بدور رائد، عن طريق تشجيع نشر المعارف التكنولوجية على الصعيد الدولي، وتزويد البلدان النامية بالوسائل اللازمة لاستغلال هذه المعارف في سياق اقتصاد عالمي يتسم بالتعقد وسرعة التحرك، حيث تشغل العلوم والتكنولوجيا مكانة أساسية.

تنظيم الأعمال

٦٥ - بناء على طلب وفود عديدة، اقترح الرئيس القيام، طوال شهر رمضان، بإنهاء الجلسات المسائية في الساعة ١٦/٣٠، وذلك حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٦٦ - ونظرا لعدم وجود أي اعتراض، فقد تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.